جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الإجتماع والذيمغرافيا

تخصص: علم الاجتماع **مستوى:** سنة أولى ليسانس

عنوان:

مجتمع المعلومات

ألقيت على طلبة سنة أولى ليسانس تخصص علم اجتماع – السداسي الثاني

إعداد الدكتور:
✓ **علابة براهيم**

الموسم الجامعي: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الأهداف العامة لمقياس مجتمع المعلومات.....2

1. تشخيص الجاهزية الرقمية 2
2. تحديد الفجوات الرقمية..... 2
3. دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات 2
4. تعزيز كفاءة العمليات والخدمات 2
5. قياس نضج الاقتصاد الرقمي 3
6. المقارنة المرجعية مع المعايير الدولية 3
7. توجيه الاستثمارات التقنية 3
8. بناء خارطة طريق رقمية 3

المحاضرة الأولى: تعريف مجتمع المعلومات: 5

2/ أنواع المعلومات: 5

3/ خصائص مجتمع المعلومات: 6

المحاضرة الثانية: المعرفة والتكنولوجيا.....9

1. **ماهية المعرفة:**.....9
2. **ماهية التكنولوجيا:** 10
3. **علاقة التكنولوجيا بالمعرفة:**.....12
   1. **التكنولوجيا كأداة لإنتاج المعرفة**..... 12
   2. **المعرفة كمحرك لتطوير التكنولوجيا** 12
   3. **التكنولوجيا كوسيلة لنشر المعرفة** 12

4. **التكامل بين المعرفة والتكنولوجيا في الاقتصاد**

12

5. **التأثير المتبادل بين المعرفة والتكنولوجيا**..... 12

المحاضرة الثالثة: المعرفة والسوق 13

1. **مفهوم المعرفة:** 13

2. **مفهوم السوق:** 14

3. **العلاقة بين المعرفة والسوق: المعرفة كعامل إنتاج:** 14

4. **تأثير المعرفة على هياكل السوق :** 14

المحاضرة الرابعة: التواصل داخل مجتمع المعلومات 15

تعريف مجتمع المعلومات : 15

خصائص مجتمع المعلومات : 15

أدوات التواصل في مجتمع المعلومات : :.....16

تحديات التواصل في مجتمع المعلومات : 17

كيفية تعزيز التواصل في مجتمع المعلومات : 17

المحاضرة الخامسة: لجزائر ومجتمع المعلومات: 18

الجهود نحو تجسيد مجتمع المعلومات بالجزائر 18

الاتصالات والانترنت والخطوة نحو العصرنة : 19

إنشاء لجنة مكلفة ببناء مجتمع المعلومات في الجزائر (اللجنة الالكترونية): 20

الاستثمار في مجال التكنولوجيات : 23

المحاضرة السدسة: الهُوية والأخر في عصر العولمة: 24

المحاضرة السابعة: مستقبل مجتمعات المعلومات: 30

1. الإطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة 30

2. أسباب غياب مجتمع المعرفة في العالم العربي 31

.3شروط تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي..... 32

.4آفاق مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي..... 33

المراجع والمصادر.....36

الأهداف العامة لمقياس مجتمع المعلومات

الأهداف العامة لمقياس مجتمع المعلومات

1. تشخيص الجاهزية الرقمية

يهدف المقياس إلى توفير قراءة تحليلية شاملة حول مستوى استعداد الدول أو المؤسسات لتبنّي التحول الرقمي، من خلال رصد البنية التحتية، والقدرات التقنية، والمهارات البشرية، وأنماط استخدام التكنولوجيا.

2. تحديد الفجوات الرقمية

يُسهِم المقياس في كشف نقاط الضعف داخل المنظومة الرقمية، سواء في البنية التحتية، أو التطبيقات، أو الحوكمة، أو الكفاءات، مما يساعد في وضع خطط تدخل فعّالة ومبنية على بيانات موثوقة.

3. دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات

يوفر إطاراً يسمح للقيادات وصنّاع السياسات باتخاذ قرارات استراتيجية تستند إلى مؤشرات رقمية دقيقة، بهدف تحسين تخصيص الموارد ورفع العائد على الاستثمار في المشاريع التقنية.

4. تعزيز كفاءة العمليات والخدمات

يساعد المقياس في تقييم مدى قدرة المؤسسة أو الدولة على توظيف التكنولوجيا لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليص التكاليف، وتسريع دورة تقديم الخدمات، وتحسين تجربة المستفيد.

5. قياس نضج الاقتصاد الرقمي

يمكّن من تتبع تطور مساهمة الأنشطة الرقمية في الاقتصاد، ومستوى التبني التقني في القطاعات الحيوية، وقدرة السوق على استيعاب نماذج أعمال مبنية على البيانات والابتكار.

6. المقارنة المرجعية مع المعايير الدولية

يسمح بمقارنة الأداء الرقمي مع مؤشرات دولية أو قطاعية، مما يساعد على تحديد موقع المنظومة رقمياً وتقييم قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.

7. توجيه الاستثمارات التقنية

يعمل كأداة لتحديد الأولويات الاستثمارية في البنية التحتية، والمنصات الرقمية، وتنمية القدرات البشرية، لضمان تحقيق تأثير استراتيجي ورفع جاهزية القطاع نحو التحول الرقمي.

8. بناء خارطة طريق رقمية

يدعم صياغة خطط تحول رقمي أكثر دقة وفعالية، من خلال ربط نتائج القياس بالأهداف الاستراتيجية، وضمان مواءمة البرامج والمبادرات مع الاحتياجات الفعلية.

محتوى محاضرات المقياس

المحاضرة الأولى: تعريف مجتمع المعلومات:

يمكن القول أن مصطلح مجتمع المعلومات قد بدأ بالظهور في الدراسات النظرية خلال الثمانينيات من القرن العشرين، كمفهوم جديد للدلالة على وضع المجتمع في العصر الجديد عصر المعلومات الذي ظهر نتيجة لتأثير التغيرات السريعة والقوية لثورة التكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وقد بدأ المفهوم غامضا في ذلك الوقت حيث كان الباحثون يستندون إلى الرؤية المستقبلية لعصر المعلومات، إلا أننا اليوم بدأنا نشهد الملامح الأساسية لمجتمع المعلومات وبخاصة في الدول المتقدمة في هذا المجال.

ولقد مر مفهوم مجتمع المعلومات بمراحل من التطور جاءت في العديد من الدراسات والمناقشات لعلماء الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، ومن أشهر الذين كتبوا في هذا المجال منذ بدايته "بيتر دروكر 1969 .Druckerم ودانيال بيل 1973 D.Bellم وجوزيف بيلتون J.Belton عام 1981م، وفرييز ماكلوب F.Machbar في كتابه إنتاج وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة ومارك بورات M.Porat وألف توفلر A.Toffler عام 1988 في كتابه إقتصاد المعلومات، وغيهم، وقد تحدث هؤلاء العلماء في دراساتهم عن المجتمع الذي سيكون الاقتصاد فيه على معملا على المعرفة من اعتماده على الموارد الأخرى.

2/ أنواع المعلومات:

يمكننا أن نحصي العديد من أنواع المعلومات:

1.المعلومات التطويرية أوالإنمائية: كقراءة كتاب أو مقال والحصول على مفاهيم وحقائق جديدة بغرض تحسين المستوى العلمي والثقافي وتوسيع المدارك.

2.المعلومات الإنجازية: وذلك باستخدام المستخلصات والمراجع والوثائق الأخرى التي تعود إلى إكمال العمل المطلوب وإنجازه.

3.المعلومات التعليمية: تتضمنها المناهج التعليمية والتربوية أو البرامج التدريبية المختلفة.

4.المعلومات الفكرية: وهي الأفكار والنظريات والفرضيات حول العلاقات التي من الممكن ان توجد بين تنوعات عناصر المشكلة.

5.-المعلومات البحثية: تشمل التجارب وإجراءاتها ونتائج الأبحاث وبياناتها، التي يمكن أن تكون حصيلة تجارب علمية أو حصيلة أبحاث أدبية.

6.المعلومات التوجيهية: تعتمد على النشاط الجماعي، الذي لا يستطيع أن يعمل بدون تنسيق ولا يمكن أن يتم هذا التنسيق إلا عن طريق إعلامي توجيهي.

3/ خصائص مجتمع المعلومات:

هناك ثلاثة خصائص أساسية بمجتمع المعلومات نستعرضها بإيجاز فيما يلي:

- **الخاصية الأولى:** هي استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تعمل المؤسسات والشركات على استخدام المعلومات والانتفاع بما في زيادة كفاءتها، وفي تنمية التجديد والابتكار، وفي زيادة فعاليتها ووضعها التنافسي من خلال تحسين نوعية البضائع والخدمات التي تقدمها. وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء مؤسسات معلومات تصيف كميات كبيرة من القيمة ومن ثم تحسين الاقتصاد الكلي للدولة. ومعنى ذلك استخدام المعلومات كمورد أساسي استثماري، حيث أصبحت المعلومات تتخلل في كل الأنشطة والصناعات، فما هو متوفر من إمكانيات أو أشياء يمكن أن يصبح أكثر فائدة وأهمية عن طريق إضافة المعلومات إليه. وهذا يعني اندماج المعلومات في البنية الأساسية المؤسسات الدولة والمجتمع، بما يساعد على رفع أداء وأسلوب عمل المؤسسة.
- **الخاصية الثانية:** الاستخدام المتنامي للمعلومات بين الجمهور العام، فالناس يستخدمون المعلومات بشكل مكلف في أنشطتهم كمستهلكين، وهم يستخدمون المعلومات أيضا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، هذا فضلا عن إنشاء نظم المعلومات، التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع. وهكذا تصبح المعلومات عنصرا لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد.

- **الخاصية الثالثة:** هي ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليديا إلى ثلاثة قطاعات هي الزراعة والصناعات والخدمات.. فإن علماء الاقتصاد والمعلومات يضيفون إليها منذ الستينيات من القرن العشرين قطاعا رابعا، هو قطاع المعلومات، حيث أصبح إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطا اقتصاديا رئيسيا في عديد من دول العالم، وفي كل مجتمعات المعلومات تقريبا نجد أن قطاع المعلومات ينمو بصورة أسرع من نمو الاقتصاد الكلي، فقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى أن قطاع المعلومات قد نما غي المستوى العالمي في عام 1994 بمعدل أكثر من 5%، بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة بمعدل أقل. من وهكذا فإن من الملامح البارزة الآن التحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، والتحول من الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي الشامل أو المتكامل، والتحول من إنتاج البضائع والسلع المصنعة إلى إنتاج المعلومات.

هناك من يضيف إلى ما سبق توافر بنية أساسية تتيح النفاذ إلى المعلومات من أي مكان وفي أي وقت فضلا عن الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأوجه المختلفة للنشاط الإنساني، بمعنى أن تكون التكنولوجيا جزءا من ممارسة العمل اليومي في حياة الأفراد والجماعات والمجتمع كله.

وقد استعرضت سهير عبد الباسط خصائص مجتمعات المعلومات ببعض التفصيل، نلخصها فيما يلي:

1. منظمات كثيفة المعلومات.
2. قطاع معلومات فعال.
3. الاستخدام الجماعي للمعلومات، أي استخدام المعلومات بصورة كبيرة بين الجمهور العام.
4. وجود تعلم مدى الحياة.

5. تحول قوة العمل من إنتاج السلع والخدمات المادية وتوزيعها إلى إنتاج سلع المعلومات ومعالجتها وتوزيعها.

6. توافر بينة أساسية قوية تتيح الوصول من أي مكان إلى المصادر الغنية بالمعلومات.

7. توصيل الخدمات على الخط المباشر.

8. التجارة الإلكترونية.

9. تعدد فئات المتعاملين مع المعلومات.

10. المكانة الخاصة للمعرفة العلمية.

11. اهتمام الحكومات بقضايا مجتمع المعلومات.

12. الاهتمام بالسياسات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

المحاضرة الثانية: المعرفة والتكنولوجيا

1. ماهية المعرفة:

تعريف المعرفة:

تعددت وتنوعت المفاهيم المرتبطة بالمعرفة، وسنحاول فيما يلي التركيز على أهمها:

1. عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) المعرفة بأنها " مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة .
2. المعرفة تعني أنها : منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة.
3. تعرف المعرفة كذلك بأنها مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكنه الإفادة منها .

خصائص المعرفة: تتسم المعرفة إذا ما اعتبرت سلعة اقتصادية عن غيرها من السلع بعدد من السمات منها:

1- المعرفة سلعة غير مادية أي غير ملموسة.

2 - المعرفة تتعرض للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات.

3- المعرفة هي نتاج العلم والتعلم، والخبرة.

4- توصف المعرفة بأنها تراكمية وغير قابلة للنضوب بمعنى أنها تتجدد وتزداد وتتراكم ؛ أي أنها لا تهتلك باستعمالها.

5- للتوصل إلى معرفة معينة يمكن أن يؤدي إلى توليد معرفة جديدة تستند إلى المعرفة السابقة التي تمثل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة.

6- المعرفة كقدرة إدراكية يمكن أن تكون معرفة تفاعلية تتحقق عن طريق الحوار، وآلية من خلال استخدام التقنيات التي تتيح المعرفة بالاستناد إلى قواعد المعرفة

الالكترونية والآلية . وهناك من يضيف خصائص أخرى إضافة إلى ما سبق، تتمثل في:

7- أن المعرفة لها القدرة على تخطي المسافات والحدود والإفلات من القيود الضريبية والجمركية خاصة إذاكانت رقمية.

8- أن المعرفة متواصلة البقاء، أي غير منتهية لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر، مما يعني إمكان وجودها بعدد لا نهائي من المرات دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد وبدون مقابل مالي، وكذلك لا يترتب على استفادة أحد منها منع الآخرين من الاستفادة منها وبالتالي تعود عوائدها على أطراف المجتمع بصفة عامة.

9- أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول القضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها

مساوية للصفر .

2. ماهية التكنولوجيا:

تعريف التكنولوجيا:

التكنولوجيا :(Technology) عبارة عن كلمة يونانيّة تتكوّن من مقطعين(Techno) ، وتعني حِرفة أو مهارة أو فن، و (logy)حيث تعني علم أو دراسة، وتعدّدت التعريفات التي تحدّثت عن مفهوم التكنولوجيا الواسع، نذكر منها: أنها عبارة عن عمليّة شاملة هدفها القيام بتطبيق المعارف والعلوم بشكل منظّم في جميع الميادين، بحيث يتمّ تحقيق أهداف ورغبات الإنسان، ويتمّ ذلك بالاستخدام الأمثل لهذه المعارف العلميّة وتطبيقاتها. أنها العلاقة بين الإنسان والمواد والأدوات المتاحة، بحيث يبدأ التطبيق التكنولوجيّ لحظة تفاعل هذه العناصر معاً من خلال الجهد والفكر الإنسانيّ، وتطبيق المعلومات والمهارات وإدارتها واستخدامها لتحقيق النتائج المرجوّة.

خصائص التكنولوجيا:

- ✓ التكنولوجيا علم مستقل وعمليّ يهتم بتطبيق النظريّات بشكل منظّم.

- ✓ التكنولوجيا هادفة؛ فهي تحقق الرفاهيّة للناس، وتحلّ المشكلات التي تمسّ حياتهم.
- ✓ التكنولوجيا منظّمة؛ فهي عبارة عن عمليّات تُنتج مدخلات ومخرجات من تفاعلها مع بعضها. التكنولوجيا شاملة لجميع الميادين.
- ✓ التكنولوجيا متطوّرة؛ فهي تستمر في التطور مع تطور الإنسان، كما أنّها تخضع دائماً إلى عمليّات المراجعة والتعديل والتحسين.
- ✓ التكنولوجيا تعدّ عمليّة ديناميكيّة، حيث تبقى في تفاعل مستمر مع المكوّنات.

التكنولوجيا تستخدم جميع الإمكانات المتوفرة، سواء كانت إمكانات ماديّة أم غير ماديّة بأسوب فعّال؛ للحصول على النتائج المرجوّة بكلّ حرفيّة.

إيجابيّات التكنولوجيا:

للتكنولوجيا إيجابيّات عديدة في حياتنا منها:

- ➢ المساهمة في تطوير الأعمال وإنجازها بسرعة وكفاءة عالية.
- ➢ تسهيل حياة الإنسان في كافة المجالات، وتقليص المسافات الجغرافيّة البعيدة، فيمكن للشخص التنقل من بلد إلى آخر من خلال استخدام وسائل تنقّل سريعة كالطائرة وغيرها.

سلبيات التكنولوجيا :

أمّا عن سلبيّات التكنولوجيا فنذكر منها:

- ➢ اتّكال بعض الأشخاص على التكنولوجيا بشكل كبير؛ فنجد منهم من لا يقوم بأيّ جهد، ممّا ولّد الكثير من الأمراض.
- ➢ استبدال الآلة في بعض الميادين عن الأيدي العاملة؛ ممّا أدّى إلى تفشّي ظاهرة البطالة.

3. علاقة التكنولوجيا بالمعرفة:

1. التكنولوجيا كأداة لإنتاج المعرفة

تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في تسهيل البحث العلمي والاكتشافات الجديدة، حيث توفر الأدوات والوسائل المتقدمة لتحليل البيانات، وإجراء التجارب، ونقل المعلومات. فمثلاً، تعتمد الجامعات ومراكز الأبحاث على التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتحليل الضخم للبيانات لتوسيع آفاق المعرفة.

2. المعرفة كمحرك لتطوير التكنولوجيا

لا يمكن تطوير التكنولوجيا دون المعرفة، حيث يعتمد الإبداع التقني على تراكم المعارف العلمية والهندسية. فكل ابتكار تقني يعتمد على خبرات سابقة وأبحاث علمية متراكمة، مثل تطوير الهواتف الذكية الذي استند إلى تطورات في علوم الاتصالات، والبرمجيات، والإلكترونيات.

3. التكنولوجيا كوسيلة لنشر المعرفة

ساهمت التكنولوجيا في توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة من خلال الإنترنت، والمنصات التعليمية، والمكتبات الرقمية. فبفضل التقنيات الحديثة، يمكن لأي شخص في العالم الوصول إلى معلومات غير محدودة بسهولة وسرعة، مما عزز التعليم والتعلم المستمر.

4. التكامل بين المعرفة والتكنولوجيا في الاقتصاد

في الاقتصاد المعرفي، تعتبر التكنولوجيا والمعرفة من أهم الموارد الإنتاجية. فالشركات تعتمد على التكنولوجيا لتحليل البيانات واتخاذ القرارات الذكية، بينما تعتمد على المعرفة في تطوير منتجات مبتكرة تزيد من تنافسيتها.

5. التأثير المتبادل بين المعرفة والتكنولوجيا

كلما زادت المعرفة، تحسنت التكنولوجيا، والعكس صحيح. فمثلاً، أدى التقدم في الفيزياء إلى تطوير تقنيات الحوسبة، والتي بدورها ساهمت في إجراء أبحاث أكثر دقة في العلوم الأخرى.

المحاضرة الثالثة: المعرفة والسوق

تمهيد:

المعرفة والسوق مفهومان مترابطان يلعبان دورًا محوريًا في الاقتصاد الحديث. المعرفة تشير إلى المعلومات والمهارات والخبرات التي يمتلكها الأفراد أو المنظمات، بينما السوق هو البيئة التي تتفاعل فيها العروض والطلبات لتحديد أسعار السلع والخدمات. في هذا الدرس، سنستكشف العلاقة بين المعرفة والسوق، وكيف تؤثر المعرفة على أداء السوق والعكس صحيح.

1. مفهوم المعرفة:

المعرفة هي المعلومات والفهم الذي يكتسبه الفرد أو المجتمع من خلال التجربة والتعلم. يمكن أن تكون معرفة علمية أو عملية، وتلعب دورًا حيويًا في تطوير الأسواق والاقتصاد .

- **أنواع المعرفة:**

المعرفة الشخصية: تشمل المهارات والخبرات التي يكتسبها الفرد من خلال التعليم والتدريب والتجربة.

المعرفة التنظيمية: تشمل المعلومات والخبرات التي تتراكم داخل المنظمات، مثل براءات الاختراع، والعمليات، والثقافة التنظيمية.

المعرفة الضمنية والصريحة: المعرفة الضمنية هي التي يصعب نقلها بشكل رسمي (مثل الخبرة العملية)، بينما المعرفة الصريحة هي التي يمكن توثيقها ونقلها بسهولة (مثل الكتب والدورات التدريبية).

2. مفهوم السوق:

السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو عبر وساطة. يمكن أن يكون السوق ماديًا أو افتراضيًا، كما في حالة الأسواق الإلكترونية الحديثة

السوق المثالي :سوق يتميز بالمنافسة الكاملة، حيث يكون هناك العديد من البائعين والمشترين، والمعلومات متاحة للجميع.

- **أنواع الأسواق:**

سوق السلع والخدمات: مثل سوق النفط أو السيارات .

سوق العمل: حيث يلتقي العمال وأصحاب العمل .

سوق الأوراق المالية: يتم فيه تداول الأسهم والسندات.

3. العلاقة بين المعرفة والسوق:

المعرفة كعامل إنتاج: في الاقتصاد الحديث، تعتبر المعرفة أحد أهم عوامل الإنتاج، إلى جانب العمل ورأس المال.

تأثير المعرفة على الابتكار: المعرفة تدفع الابتكار، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين الكفاءة في السوق.

دور السوق في نشر المعرفة: السوق يوفر منصة لتبادل المعرفة من خلال التفاعلات بين الشركات والمستهلكين، وعمليات الشراء والبيع.

4. تأثير المعرفة على هياكل السوق :

المنافسة الكاملة: المعرفة المتساوية بين البائعين والمشترين تعزز المنافسة العادلة .

الاحتكار: قد تؤدي المعرفة المتقدمة إلى احتكار الأسواق إذا كانت محصورة لدى جهة واحدة .

المنافسة الاحتكارية: المعرفة تساعد في تمييز المنتجات، مما يعزز التنافسية .

المحاضرة الرابعة: التواصل داخل مجتمع المعلومات

تعريف مجتمع المعلومات:

يعرّف الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يتمكن فيه كل فرد من إنشاء المعلومات والمعارف، والوصول إليها، واستخدامها، وتقاسمها بشكل فعال. في هذا المجتمع، يتمتع الأفراد والشعوب بالقدرة على استغلال إمكاناتهم الكاملة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياتهم. هذا المفهوم يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يعكس التزامًا بالعدالة والشمولية في الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا.

خصائص مجتمع المعلومات:

يتميز مجتمع المعلومات بعدة خصائص رئيسية، منها:

1. **الاعتماد الواسع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يعتمد مجتمع المعلومات بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية، مثل الإنترنت، والحواسيب، والهواتف الذكية، والأجهزة المتصلة، مما يسهل تدفق المعلومات والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات.
2. **إتاحة الوصول إلى المعلومات:** يتمتع الأفراد بإمكانية الوصول السهل إلى كميات هائلة من المعلومات عبر منصات رقمية متنوعة، مثل قواعد البيانات، ووسائل الإعلام الرقمية، ومواقع التواصل الاجتماعي.
3. **الاتصال الرقمي:** أصبح التواصل في مجتمع المعلومات يعتمد بشكل أساسي على الأدوات الرقمية، مثل البريد الإلكتروني، والرسائل الفورية، ومنصات التواصل الاجتماعي، ومكالمات الفيديو.
4. **الاقتصاد الرقمي:** يشهد الاقتصاد تحولًا كبيرًا نحو الأنشطة الرقمية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، والإعلان الرقمي، والشركات الناشئة التكنولوجية، مما يعكس تغييرات جذرية في نماذج الأعمال.
5. **تحول الصناعات التقليدية:** تتأثر القطاعات التقليدية بالتكنولوجيا، مما يؤدي إلى تغييرات في عمليات الإنتاج، والتوزيع، وإدارة الأعمال.

6. **البيانات الضخمة** يتم إنتاج كميات هائلة من البيانات يوميًا، مما يتطلب مهارات متقدمة في إدارة البيانات وتحليلها لاستخلاص رؤى قيّمة.
7. **التضمين الرقمي:** تسعى مجتمعات المعلومات إلى تحقيق الشمول الرقمي من خلال ضمان وصول جميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة، إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية.
8. **التعليم الرقمي:** يشهد التعليم تحولًا نحو الرقمنة، مع انتشار الدورات التدريبية عبر الإنترنت، والموارد التعليمية الرقمية، والأدوات التفاعلية.
9. **الحوكمة الرقمية:** تستخدم الحكومات والمؤسسات التكنولوجيا الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة، وزيادة الشفافية، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار.
10. **أمان المعلومات وحماية البيانات:** مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، أصبحت قضايا الأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية من الأولويات الرئيسية.
11. **الابتكار المستمر:**يتميز مجتمع المعلومات بوتيرة سريعة من الابتكار التكنولوجي والقدرة على التكيف مع التغييرات المستمرة.

أدوات التواصل في مجتمع المعلومات:

تتعدد أدوات التواصل في مجتمع المعلومات، ومن أبرزها:

1. **منصات التواصل الاجتماعي** :مثلFacebook ، Twitter، Instagram، التي تتيح التواصل والمشاركة في الوقت الفعلي.
2. **البريد الإلكتروني** :يظل أداة أساسية للتواصل الرسمي والمهني.
3. **تطبيقات المراسلة الفورية :**مثل WhatsApp وTelegram، التي تسهل التواصل السريع بين الأفراد.
4. **منصات المؤتمرات عبر الفيديو :**مثل Zoom وMicrosoft Teams، التي أصبحت ضرورية للتواصل عن بعد، خاصة في ظل جائحة.COVID-19

تحديات التواصل في مجتمع المعلومات:

يواجه التواصل في مجتمع المعلومات عدة تحديات، منها:

1. **تضخم المعلومات:** يؤدي تدفق المعلومات الهائل إلى صعوبة تمييز المعلومات الصحيحة من الخاطئة، مما يتطلب مهارات عالية في التحليل والتقييم.
2. **قضايا الأمان والخصوصية:** مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، تبرز تحديات تتعلق بحماية البيانات الشخصية وضمان الأمان السيبراني.
3. **الفجوة الرقمية:** عدم توافر التكنولوجيا للجميع يؤدي إلى تفاوت في الفرص بين من يمتلكون الأدوات التكنولوجية ومن لا يمتلكونها.
4. **تراجع التفاعل البشري المباشر:** الاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يقلل من التفاعل البشري المباشر، مما يؤثر على جودة العلاقات الاجتماعية.

كيفية تعزيز التواصل في مجتمع المعلومات:

لتعزيز التواصل في مجتمع المعلومات، يمكن اتباع الاستراتيجيات التالية:

1. **التعليم والتدريب:** تعزيز مهارات التواصل الرقمي من خلال برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تمكين الأفراد من استخدام الأدوات التكنولوجية بفعالية.
2. **تعزيز الثقافة الرقمية:** تشجيع الأفراد على تبني ثقافة رقمية تقوم على احترام الخصوصية، والأمان المعلوماتي، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.
3. **توفير البنية التحتية التكنولوجية:** ضمان توافر البنية التحتية اللازمة، مثل الإنترنت والأجهزة الإلكترونية، لجميع أفراد المجتمع.
4. **تعزيز التفاعل البشري:** تشجيع التفاعل البشري المباشر إلى جانب التواصل الرقمي للحفاظ على جودة العلاقات الاجتماعية وتعزيز الروابط الإنسانية.

المحاضرة الخامسة: لجزائر ومجتمع المعلومات:

الجهود نحو تجسيد مجتمع المعلومات بالجزائر : كانت الجزائر في السبعينات تحتل مكانة لائقة مقارنة بالبلدان المتقدمة فيما يتعلق بوسائل الاتصال 25 من ميزانية الدولة خصصت لإقامة هياكل للتكوين على كل المستويات ومنها في الإعلام، ثم أدى انخفاض سعر البترول إلى أزمة اقتصادية وضعف الاستثمار وبالتالي ضعف الشبكات، وفي عام 1996 دق ناقوس الخطر وظهرت بإلحاح ضرورة التوجه نحو اللامركزية و الخوصصة وتحرير الاقتصاد ، إذ شهد عام 1997 إعادة هيكلة حوالي مئة شركة عمومية اقتصادية ، ومع ارتفاع سعر البترول في بداية الألفية وتحسن الوضع الأمني عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا محسوسا ، ولكن تحقيق الإصلاحات عرف بطئا خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية ، عصرنة القطاع المصرفي ، تطوير النصوص القانونية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24 ، فالجزائر كغيرها من مجتمعات العالم تسعى للوصول إلى تحقيق تطور وتنمية على مدى السنوات القادمة ولكن هذا بالتأكيد لن يتأتى إلا من خلال مجموعة من العناصر. وتعتبر الجزائر إحدى دول العالم النامي وينطبق عليها ما ينطبق على الدول النامية من التبعية الاقتصادية والمعلوماتية لدول العالم المتقدم، ولهذا فإن خطواتها الأولى نحو مجتمع المعلومات لا تزال تتعثر في بدايتها وتبقى عاجزة عن مواكبة التطور العلمي والثقافي على مستوى المغرب العربي - فضلا عن دول العالم المتقدم مقارنة مع دول أخرى مثل المغرب التي وضعت خطة إستراتجية للاندماج في مجتمعات المعلومات منذ سنة 1990 .

وتتوفر الجزائر على مؤهلات تسمح لها بالانسياق ضمن الدينامكية العالمية لبناء مجتمع للمعلومات هاته المؤهلات يجب تدعيمها ببعض الإجراءات التنظيمية والقانونية بمساندة الإرادة السياسية للسلطات العليا للبلاد، وهذه الإستراتيجية التي قد تم الإعلان عنها بوضوح من طرف رئيس الجمهورية ابتداءا من سنة 2000 رغم هذا ومن المعروف أن الجزائر كغيرها من البلدان العربية تشكو عدة نقائص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تبينه المؤشرات التالية.

- نسبة ضئيلة من العائلات تملك الكمبيوتر الشخصي .

- الثمن الباهض للكمبيوتر بالمقارنة مع الدخل المتوسط للأشخاص

غياب مصالح عامة تقدم خدمات للحصول على معلومات متخصصة أقل من 20 موزع لخدمات الإنترنت عملي ضمن 95 موزع معتمد.

- الاحتكار الواقعي لتكنولوجيات المعلومات من قبل قطاع الاتصالات هذا بالإضافة إلى بعض العوامل المادية الأخرى، كما يجب الإشارة إلى العجز الثقافي في مجال استعمال التكنولوجيات والمعلومات في النشاطات المهنية وحتى المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد.

الاتصالات والانترنت والخطوة نحو العصرنة :

وتعتبر الخطوة الأولى في هذا المجال هي إصدار قانون جديد لقطاع الاتصالات هو القانون رقم (3) لعام 2000 والذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، ووضع حدا فاصلا بين نشاط التنظيم والاستغلال أوإدارة الشبكات ، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء "سلطة ضبط البريد والاتصالات" والتي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين الجهات المختلفة، وتهيمن على سوق الاتصالات شركة "اتصالات الجزائر "وهى الشركة الأم والتابعة للحكومة والتي تقدم خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة والمحمولة، ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول في الجزائر حيث حصلت شركة أوراسكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "جيزى" قبل أن تطلق الجزائرية للاتصالات شركتها "موبيليس" وأخيرا شركة "الوطنية الكويتية" كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمة"، ونجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات في الوصول بعدد مشتركي خدمات الهاتف المحمول إلى أكثر من 13 مليون مشترك، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.6 مليون مشترك الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على انتشار خدمات الأنترنيت .

إنشاء لجنة مكلفة ببناء مجتمع المعلومات في الجزائر (اللجنة الالكترونية):

باشر السيد احمد أويحيي رئيس الحكومة في 26/05/2004 علي إقامة اللجنة المكلفة ببناء مجتمع معلوماتي في الجزائر و سميت باللجنة الالكترونية ، هذه اللجنة كونت تحت رعاية رئيس الحكومة و تتكون من الوزارات التالية : وزارة الداخلية و الجماعات المحلية العدالة المالية البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال التجارة و أيضا رئيس هيأت أنظمة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (ARTP).

وحسب تصريح السيد أحمد أويحيي فان هذه الخطوة ما هي إلا حتمية جاءت بعد التوصيات الإصلاحية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام 2000 والمقترحة من طرف السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهدا في إطار الهدف الرئيسي وهو التهيئة والقيام بالتدابير اللازمة للولوج بالجزائر إلى مجتمع المعلومات.

فبالرغم من أن الجزائر كانت من البلدان السباقة لإدخال الانترنيت عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية "ceriste" وهذا سنة 1993 إلا أنه ومع مرور سنوات طويلة تطورت كل البلدان إلا الجزائر التي لازالت بعيدة عما يقدم في البلدان الأخرى بسياسة مبنية على تخفيض الأسعار دون أدنى أثر على الخدمات ولا سرعة الأنترنت إذ تركتها في يد مؤسسة واحدة هي اتصالات الجزائر العمومية وغابت المنافسة ما لم يسمح بتطوير الخدمات وحتى المؤسسات التي حاولت دخول السوق الوطنية ، على غرار مؤسسة "لكم " دفعت إلى الخروج ، لأن اتصالات الجزائر تتحكم في كل شيء، في حين يعتبر المختصون أن الهياكل القاعدية لابد أن تكون بيد السلطة والحكومة وليس بيد مؤسسة ، سواء كانت عمومية أو خاصة ، لأن هذا يقضي على المنافسة ، وهو ما حدث مع الشركة المصرية التي لم تصمد كثيرا أمام اتصالات الجزائر.

وما زاد الطين بلة قرار الحكومة تخفيض أسعار الأنترنت بـ50 بالمائة ، مما أدى إلى توقف العديد من مزودي الانترنيت عن العمل وبقاء اتصالات الجزائر تسيطر لوحدها على سوق مستقبلية بذهنية السبعينات، وبالرغم من انتقادات العديد من المؤسسات لقرار الحكومة ، إلا أن هذه الأخيرة تشبثت بموقفها واعدة الناس بتحسين الخدمات ودمقرطة

الانترنت، لكنها خلقت دكتاتورية الانترنيت الخدمات ، ليبقى برنامج الحكومة للتحسين مجرد كلام ، حيث كان جدير بالحكومة فتح المجال أمام المنافسة مثلما فعلت البلدان المجاورة والتي سبقتنا بسنوات طويلة في مجال الانترنيت والخدمات بفضل انفتاحها على المؤسسات العالمية.

وهذه الوضعية هي التي جعلت الجزائر تبقى جد متأخرة في الخدمات ، حيث يشير آخر تقرير صادر عن مكتب "نات أنديكس" الأمريكي ، إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 176 في مجال سرعة الانترنت ، حيث وراء بلدان تبدو في الواقع أكثر فقرا منا، وهذا بناءا على متابعة يومية لكل شبكات الانترنت عبر العالم، وقد تمت متابعة السوق الجزائرية بين 4 جويلية و5 أوت 2012 ، حيث أن سرعة الانترنت في الجزائر لم تتجاوز 69 ، 0 ميغابايت في الثانية.

أسعار الأنترنت في الجزائر الأغلى بين بلدان المغرب وبالرغم من التخفيضات التي أقرتها الحكومة والتي طبقها كل المتعاملين الذين بقوا أحياء إلى غاية الآن ، إلا أن الزبون الجزائري يبقى يدفع أغلى سعر مقارنة بما يدفعه نظيره في تونس والمغرب من أجل خدمة أقل ، حيث تعرض شركة "اتصالات الجزائر اشتراك انترنت بسرعة واحد ميغا في الثانية بـ 2019 دينار جزائري للشهر ، في حين تعرض شركة "اتصالات المغرب "اشتراكا بسرعة 4 ميغا في الثانية بـ 99 درهم مغربي الواحد أي ما يقارب 900 دينار جزائري فقط ، في حين سعر اشتراك 4 ميغا في الثانية في الجزائر محدد بـ 5700 دينار جزائري أي 6 أضعاف السعر المطروح في المغرب، ويصل أكبر عرض من حيث سرعة الانترنت بالمغرب الى 20 ميغا في الثانية باشتراك شهري بـ 499 درهم أي ما يعادل 4500 دينار جزائري ، في حين يصل أكبر عرض في الجزائر إلى سرعة 8 ميغا في الثانية فقط باشتراك شهري بـ 10600 دينار في عرض "أنيس "وهو سعر مرتفع جدا مقارنة بمثيله في المغرب البلد الذي حقق تقدما في خدمة الانترنت من الجيل الثالث ويطرح اشتراكات بأسعار منخفضة في وقت تبقى هذه الخدمة في الجزائر مجرد مشروع ، أما في تونس تعرض "اتصالات تونس" اشتراكا شهريا بسرعة الإنترنت واحد ميغا في الثانية ، 15 دينارا تونسيا للشهر، أي ما يقارب 750 دينار جزائري ، في حين يصل أكبر

عرض إلى 20 ميغا في الثانية بـ 50 دينار تونسي ، أي ما يعادل 2500 دينار جزائري بات الإبحار في الانترنيت بالجزائر يشكل لغزا كبيرا وكومة غير متناهية من الاستفهامات، ففي جزائر 2013 ، فوسط إفراط المسؤولين الحكوميين في التباهي بجزائر المنجزات ، لا تزال استعمالات الشبكة العنكبوتية هزيلة وتعصف برداءتها توازنات مفصلية في عمق المؤسسات وعموم المتعاملين ، ما تسبب بشكل أو بآخر في إفراز اقتصاد هش غير خاضع لتحيينات ومتغيرات الوضع العالمي جيو-استراتجيا و معلوماتيا.

وفي وقت اقتحم الأفارقة الجيل الرابع ، لا تزال بلادنا تقبع بقدرة قادر في المؤخرة رغم رصد أغلفة مالية ضخمة للارتقاء بسوق الاتصالات، لكن الإهتراء ظلّ سيد الموقف ويبرز للعيان جليا عبر سلسلة الانقطاعات المتكررة وغير المبررة، وفي تصريحات ومعاينات رصدتها جريدة الوسط كشفت أن الانترنيت في الجزائر لا تزال رديئة وتتخبط بين سوء الخدمة و الإنقطاعات المتكررة التي تستنزف الأموال وتهدر المصالح وتعصف بتوازنات اقتصاد بكامله ، في وقت لا يزال عدد السكان الموصولين بالشبكة العنكبوتية لا يتعدى الربع وخلافا للمستوى المتميز الذي بلغته الشبكة العنكبوتية في دول غربية وعربية بما فيها المصنفة بين بلدان العالم الثالث ، لا يزال الجزائريون يحبسون أنفاسهم بشكل شبه يومي جزاء اضطرابات الأنترنيت وزوالها التام ولساعات طويلة كما هو حال مستعملي الأنتنرت على مستوى العديد من المحاور في قلب الجزائر العاصمة ، دون الخوض فيما يكابده مواطنو الولايات الداخلية والمناطق النائية ، وتبلغ خطورة الأمر عندما يتعلق بحركية المجموعات الاقتصادية، طالما أنّ نظم التسيير وتداولات الأموال صارت الكترونية ، وأي أعطال تعني تكبد المستثمرين وسائر متعاملي الشركات والبنوك الخسائر فادحة. ويتساءل أحد من تحدثوا الجريدة للوسط: "كيف لي بدفع مائة ألف دينار ولا أحظى بالأنترنيت إلا في يومين ؟ كما يرفض ناشطون تصريحات "موسى بن حمادي" وزير البريد وتكنولوجيات الاتصال حول ضمان خدمة الأنترنيت في المناطق النائية ، ويرى بحتمية تركيز الحكومة على تغطية المدن الكبيرة قبل الذهاب إلى الأرياف ، وبسبب معاناة الجزائريين الأمرين في سبيل الإبحار بشكل طبيعي في مختلف مواقع الانترنت يعيش كثيرون لا سيما من يستخدمون الانترنيت كأداة مهنية .

الاستثمار في مجال التكنولوجيات :

في الوقت الذي يعرف فيه العالم تحولات كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أصبحت الجزائر مطالبة بالارتقاء حسب وتيرة هذه التغييرات للتوافق مع مستوى متطلبات هذه التكنولوجيات الجديدة و لتجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية في خدمة التنمية الاقتصادية.

خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد في ديسمبر 2012 و المخصص لدمقرطة الاستفادة من خدمات البريد والاتصالات السلكية و اللاسلكية ومن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصالات، دعا رئيس الجمهورية الحكومة إلى مواصلة الجهود المبذولة في سبيل "ربط بلادنا بالاقتصاد الجديد القائم على الاستعمال المتنامي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال"، "يجب أن تتمحور هذه الديناميكية بوجهة خاصة حول ترقية الوصول إلى الإنترنيت ذي التدفق العالي و العالي جدا لفائدة المواطنين و الكيانات الاقتصادية" و كذا الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية الجزائرية « Algérie - » هذه الإستراتيجية تدعو إلى مخطط متماسك وقوي لتعزيز أداء الاقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارة، تحسين قدرات البحث والتعليم والابتكار، إظهار مجموعات صناعية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، زيادة جاذبية البلاد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة مجالات التطبيق مثل التعليم والبحث (الاتصالات السلكية واللاسلكية الإعلام الآلي ، الالكترونيات الدقيقة ، تكنولوجيا الفضاء ، الفيزياء و الرياضيات)، المكتبات الإلكترونية، تكنولوجيات الويب والبريد الالكتروني.

كما يطمح على المدى البعيد إلى إنشاء شبكة وطنية لإنتاج برامج معلوماتية ذات القيمة المضافة واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الطب عن بعد والتعليم عن بعد من أجل المساهمة في فك العزلة عن المناطق المعزولة وشبه المعزولة، ففي إطار البرنامج العمومي.

المحاضرة السدسة: الهُوية والأخر في عصر العولمة:

تميز القرن العشرون بعدة مظاهر من الاختلال في النظام الإعلامي والمعلوماتي العالمي ، أهما: . الاختلال في تدفق البرامج

الاختلال في تدفق الأخبار والمعلومات الهيمنة التكنولوجية التبعية الإعلامية والثقافية هيمنة مجموعة من الدول والشركات المتعددة الجنسيات على النظام الدولي الراهن (أشتي، 1996) ولم يختلف الأمر كثيرا عما هو عليه في القرن الحالي ، حيث أن التطورات الحالية الناجمة عن ثورة المعلومات طغت عليها أيضا قيم العولمة والاقتصاد الرأسمالي المتعدد الجنسيات، مما تسبب في تغليب قيم السوق ، وانحسار الاعتبارات الانسانية وازدياد الفقر والبؤس عبر العالم . فقد كشفت أزمة فيروس كورونا خلال سنة 2020 حقيقة بؤس نظام الرعاية الصحية في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتردد عدد من شركاتها الكبرى لصناعة تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والذكاء الاصطناعي في تقديم المبادرات بشأن أجهزة التنفس لمساعدة المرضى في المستشفيات .

إن العقيدة الفكرية والأيديولوجية للقرن الحادي والعشرين هي عقيدة الثالوث المركب من العولمة والمجتمع الشبكي ومجتمع المعرفة. وتتمثل الأطراف المستفيدة والتي تدير هذا الثالوث في دول المركز وهي هنا تحديدا الدول الكبرى ، بينما بقية معظم دول العالم تمثل المحيط أو الهامش ، ويتسع أو يضيق هذا الهامش تبعا لمدى الرضا أو المصالح الظرفية أو الاستراتيجية لدول المركز.

لقد ألقت هذه التطورات التكنولوجيا بضلالها القائمة على الكثير من الدول النامية ، وحملتها أعباء جديدة لم تكن تتوقعها ، أو على استعداد لتقبل تبعاتها. وشمل هذ التغيير أنماط الكثير من أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية ، وأدت إلى ظهور أنماط جديدة من الثقافات والسلوكيات.

إن شمولية النظرة والمقاربة والتحليل تؤكد أن ظاهرة العولمة ، التي هي وليدة القرن العشرين، قد فرضت تمظهراتها تحديات كبيرة على العالم، خاصة فيما يتعلق بالهوية والثقافة ونمط النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتبدو عولمة الثقافة أكثر المظاهر والانعكاسات السلبية ، فهي تعني عند البعض فرض ثقافة أمة القوة الغالبة على بقية الأمم الأخرى المغلوبة على أمرها.

وقد يعزى هذا الموقف إلى الهيمنة على صناعة معظم المحتوى المعلوماتي أو الثقافي بشكل عام من قبل الشركات والمؤسسات الثقافية التابعة للدول الكبرى، مما يطرح الكثير من الاشكالات عن الأهداف والتأثيرات الحقيقية لما يعرف بعولمة الثقافة والتي مصدرها الدول المتحكمة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وكذلك اتجاه هذه العولمة . فـ "الديمقراطية الرقمية " مثلا لا تعني بالضرورة المساواة والعدالة في الاهتمام بكل الثقافات ، وهو ما يزيد من هوة الفجوة الرقمية أو المعلوماتية ، والتي هي في الأصل تعكس وجود فجوة في التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولذلك فإن ما يعرف بثقافة العولمة وعولمة الثقافة، جعل الباحث برهان غليون، يطرح مجموعة من الأسئلة ، هي :

هل نحن في اتجاه تكوين ثقافة عالمية واحدة ، تخضع للتمايز في داخلها بين ثقافة شعبية ، وثقافة طبقة سائدة نخبوية ؟ أم في اتجاه صSimplified Arabicراع بين ثقافة نخبوية مسيطرة ، مرتبطة بسيرورة العولمة ، وثقافات وطنية محتفظة بديناميكيتها ، ومستمرة في مقومة ثقافة العولمة ؟ نحن - في اعتقادي (برهان غليون) - في صدد عمليتين متوازيتين معا . تتبع الأولى خط نشوء ثقافة عالمية تشكل الموارد المشتركة للنخبة الدولية التي سوف تدمجها الشبكات والقطاعات المعولمة، وتنشر القيم والسلوكات وأنماط التفكير ذاتها ، وتفصلها بالتالي عن الجسم الرئيسي للمجتمعات التي تنتمي إليها . أما العملية الثانية فتتبع خط التمايز والصراع المتزايد بين الثقافة المعولمة الجديدة ، ثقافة العولمة ، والثقافات المحلية والاقليمية التي سوف تفقد طابعها الوطني أو القومي التقليدي، وتخضع لعاملين متناقضين: الانفتاح في اتجاه الدائرة الحضارية المشتركة التي تضم العديد من الدول القومية مثل ما يبدو من العودة للمرجعية العربية الاسلامية . وتتوقف خطوط التقاطع والتمايز بين هذه المستويات الثقافية المتعددة بصورة رئيسية على الشكل الذي سوف يأخذه تقسيم العمل الدولي في إطار العولمة ، وفي إثره تكوين خطوط التضامن والتحالف والتفاعل بين الجماعات.

هذا يعني أنه في الوقت الذي تتكون فيه بالفعل ثقافة عالمية إدماجيه ومعبرة عن اندماج النخب المعولمة ، تتعرض الثقافات الوطنية الكلاسيكية إلى التمايز والانحلال الداخلي والتفتت. بيد أن هذا الانحلال لا يعني القضاء على هذه الثقافات... ولكنه يشكل مرحلة أولى على طريق إعادة تركيب هذه الثقافات من أفق العولمة، أو بالأحرى من أفق الرد على تحديات العولمة وثقافتها الخاصة ، سواء أكان هذا التحدي تحدي ما تفرضه من قيم ومعايير وأنماط تفكير ، أو من خلال التكيف معها على مستوى الحياة الاجتماعية للطبقات الأقل اندماجا في القطاعات المعولمة ، يبدو من ذلك أن الخيار التكنولوجي والمعلوماتي هو الذي يميز عصر العولمة Globalism ، وهو "روح الزمن في مجتمع المعلومات القادم"، على أساس أنه هو الذي سيساهم في تحسين وسائل التبادل الثقافي، وتجسيد ديمقراطية المعلومات أو الديمقراطية الرقمية، وتعميق التفاهم بين الأمم مما سيسمح بتجاوز المصالح الوطنية الضيقة، وأنشاء نظام اجتماعي كوني يسهم فيه الجميع.

لكن الأمور قد لا تتوفر للكثير من الدول النامية للتأقلم مع هذا الوضع انطلاقا من أفق العولمة الثقافية ذاتها ، مما يجعل ثقافاتها تضمحل وتندثر مع مرور الوقت ، فهامش المناورة والتأقلم ضيق في كثير من الحالات ، سواء نظرا لمحدودية الامكانيات ، أو بسبب الإغراءات التي يقدمها منتجو ثقافة العولمة ، كبدائل للثقافات الأصلية. فمثلا المجتمع الشبكي ، وفي مقدمته شبكة الانترنت انجلو ساكسونية اللغة ، حيث تسيطر على محتواها الثقافي اللغة الانجليزية بنسبة حوال 90 بالمائة، والبقية للغات الأروبية مثل الألمانية والفرنسية ، كما أن نحو 65 % من الانتاج الثقافي العالمي أمريكي المنشأ ، مما يجعل الحضور والترويج للإنتاج الثقافي للكثير من الدول الأخرى منعدما ، أو رمزيا في أحسن الأحوال. إن الآثار الاجتماعية والفكرية والثقافية لثورة المعلومات أظهرت أيضا في أحد جوانبها أن "الأيديولوجيا التي تحكم المعلومات والاتصال، هي جزء لا يتجزأ من البناء الأيديولوجي الكلي للنظام الرأسمالي في إطار المرحلة التاريخية الراهنة . فهي تتأثر بصورة أساسية بالاقتصاد السياسي .. ومذاهب ما بعد الحداثة " فهذا الانتاج الثقافي غير موضوعي أو غير متوازن في كثير من الأحيان ، عندما يتعلق الأمر بأوضاع الدول

النامية وما يجب أن يكون عليه الحال وهو ما يطرح إشكالية الهوية في عصر مجتمع المعلومات وعلاقتها بالعولمة.

كما يجري التسويق والترويج غالبا للعولمة على أساس أنها التبادل الحر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال الحدود المفتوحة ، والانفتاح والتبادل الثقافي بما يحقق التقدم والرخاء للجميع . لكن الممارسات الواقعية والافرازات السلبية للعولمة تشير إلى أن الامبراطوريات الجديدة في عصر العولمة تقوم على ثلاث ركائز الشركات المتعددة الجنسية - المؤسسات الكونية - الفضاء الكوني الذي صنعته شركات الاتصال (المجتمع الشبكي).

إن هذا الوضع معقد حيث يجمع بين متناقضات - من الصعب التوفيق بينها دون تقديم تنازلات - وهي الرغبة والطموح في العصرنة من خلال الولوج إلى عالم العولمة من جهة ، وحتمية التخلي عن بعض أوجه ومجالات السيادة خاصة منها الاقتصادية والسياسية.

إن القوة كما يعرفها الباحث ميشال فوكو هي المعرفة ، ومن ثم فالمعرفة سلطة قوية في يد من يملكها ، حيث تمنحه السيادة والتفوق . ويبدو أن المؤسسات الكونية التي تدير نظام العولمة قد استوعبت ذلك ، إذ أصبحت تجمع بين المال والسياسة ، والمعرفة التي تصنع النخب الثقافية والسياسية.

ويذكر أن الرئيس الأمريكي روزفلت قد قال ذات يوم) قدرنا هو أمركة العالم ، فتكلموا بهدوء ، عندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيدا) . كما أن بريجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر ذكر أيضا أن من واجب أمريكا " أن تشيع في العالم النموذج الأمريكي للحداثة من خلال تعميم المعايير والقيم الأمريكية"

كما أوردت مجلة " Foreign Affairs" في عدد مارس - ابريل من سنة 1996 تصريحا للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون قال فيه " المعرفة هي أكثر من أي وقت مضى سلطة. فالدولة التي ستتزعم ثورة الإعلام هي التي ستكون قوية بين الدول. على المدى المنظور هذه الدولة هي الولايات المتحدة. هذه السلطة اللامادية ستمكننا من التحكم

في العلاقات الدولية بالجذب لا بالقوة..." بالتالي فلا مجال لتحمل تكاليف عسكرية جديدة. وفي نفسي السياق أيضا كان الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون قد ذكر أن " أمريكا ليست استعمارية ، ولا تريد أراضي أخرى ، إنها تريد اقتراح نمط تفكير"، وبموجب هذا التصور فإن الصناعات الجيو سياسية، والاستراتيجية في عصر العولمة يحكمها منطق الهيمنة والاحتكار، وذات تداعيات سلبية، وذلك لأن :

الإطار والمقاييس الوطنية لا اعتبار لها و لا سيطرة في ظل العولمة، ... وطرحت بذلك إشكاليات جديدة ما ذا الاقتصاد الوطني في غياب مؤسسات إنتاجية وطنية؟ ماذا يعني إطار المصلحة الاقتصادية الوطنية؟... هناك استقالة شبه تامة للدولة الوطنية أمام الشركات المتعددة الجنسيات فالنصوص التشريعية التي تخدم مصالح هذه الأخيرة سيصبح تمرر باستعجال كبير وفي الليل إذا تطلب الأمر ذلك تكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهمت إذن، وإلى حد كبير، في تكريس العولمة كواقع، في الوقت ذاته خضعت شركات الإعلام والاتصال بدورها للعولمة.

أن العولمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لا تكرسان، في نهاية المطاف، إلا طرح الفكر الواحد والمعرفة الواحدة والثقافة الواحدة ، ولا تهتم بالهويات الثقافية والقيم الرمزية التي تنتجها الثقافات الأخرى (المتدنية كما يقال) إلا بالقدر الذي يخدم منطق الثقافة المهيمنة فسنغافورة، دولة - جزيرة رأسمالية متحررة الاقتصاد ومتقدمة، هذه الدولة تتعامل بتحفظ شديد مع الإنترنيت كونها تعتبره ممرا لقيم فاسدة (" قيم" الغرب (المنحل) ولا تتطابق والمبادئ الكونفوشية.

كل البوادر المتوفرة حاليا تثبت أن السيطرة لن تزيد إلا تكريسا وتعميقا سيما فيما يتعلق بالشبكات الجديدة كالانترنيت... كل العناصر المكونة لهذه التكنولوجيا والخدمات والبرامج والتطبيقات المرتبطة بها لا يمكن فصلها عن الإطار المجتمعاتي والثقافي الذي نشأت فيه وتطورت فهي محملة بالقوة الرمزية التي أخرجتها للوجود، .. وأيضا في تبعاتها الثقافية والحضارية. وأعتقد فضلا عن كل هذا أن السبيل الوحيد لضمان حد أدنى لمستقبل دول العالم الثالث, ثقافات وحضارات, يكمن في الوعي بثلاث حقائق لا بديل عنها:

أولها: هذا المستقبل لا يمكن تصوره خارج منطق البحث العلمي والتطوير, وقد وعته دول جنوب شرق آسيا .

ثانيها: غياب توظيف القدرات البشرية ... وقد وعته دول جنوب شرق آسيا

ثالثها: هذا المستقبل لن يكتب له التجسيد في غياب العزيمة السياسية والرؤية الواضحة

المحاضرة السابعة: مستقبل مجتمعات المعلومات:

يعد **مجتمع المعرفة** أحد المرتكزات الاستراتيجية في الاقتصاد الحديث، إذ لم يعد امتلاك المعلومات أو القدرة على الوصول إليها كافياً لتحقيق التنافسية والتنمية المستدامة. التحول الحقيقي نحو مجتمع المعرفة يتطلب امتلاك القدرة على **إنتاج المعرفة، وإدارتها، وتوظيفها، وتسويقها** ضمن منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة. ومع التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح العالم يعيش تحولاً عميقاً نحو نماذج جديدة تعتمد على الابتكار، ورأس المال الفكري، والتدفق الحر للمعلومات، مما جعل مجتمع المعرفة إطاراً حتمياً لصياغة مستقبل الأمم.

1. الإطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة

ظهر مفهوم مجتمع المعرفة كاستجابة للتحولات الكبرى التي شهدها العالم مع ثورة المعلومات. فقد تنامت أهمية المعرفة باعتبارها المورد الأهم في إدارة الإنتاج، والابتكار، وصياغة السياسات، وقيادة التغيير. لم يعد المجتمع المتقدم هو المجتمع الذي يتيح الوصول إلى المعرفة فقط، وإنما الذي يُنتجها بشكل مستدام، ويمتلك آليات فعالة لتحويلها إلى قيمة اقتصادية وثقافية. ومن منظور تنموي، يمثل مجتمع المعرفة نموذجاً يقوم على استثمار العقول، ونشر التعليم النوعي، وبناء قدرات بشرية قادرة على المنافسة في بيئة عالمية تعتمد على الاقتصاد القائم على المعرفة.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة زخماً غير مسبوق من الدراسات، والندوات، والمنتديات العلمية التي تناولت مستقبل مجتمع المعرفة، خصوصاً مع توسع الاستخدامات الرقمية في مختلف القطاعات. أدى هذا الحراك الفكري والتقني إلى تعزيز الاعتراف العالمي بدور المعرفة في تشكيل مستقبل البشرية، من خلال تعزيز الإنتاجية، وتحسين ظروف الحياة، وتمكين الابتكار العلمي، وتوفير كوادر بشرية مؤهلة لدعم النمو الاقتصادي.

2. أسباب غياب مجتمع المعرفة في العالم العربي

على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية المعرفة، فإن العالم العربي ما يزال يواجه تحديات بنيوية تعيق الانتقال الفعلي إلى مجتمع المعرفة. ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

أ. الاعتقاد بإمكانية بناء مجتمع المعرفة عبر الاستيراد فقط

ما يزال الاعتقاد سائداً بأن استيراد التكنولوجيا ونتائج الأبحاث العلمية كافٍ لتحقيق التحول المنشود. غير أن بناء مجتمع معرفة أصيل يحتاج إلى **إنتاج محلي للمعرفة** من خلال منظومات بحثية متكاملة قادرة على تطوير حلول مبتكرة، وتكييفها وفق السياق المحلي.

ب. ضعف الكوادر العلمية

تعاني الدول العربية من فجوة ملحوظة في تأهيل الكفاءات البحثية، إضافة إلى عدم وجود برامج مستدامة لدعم العلماء والباحثين، ما أدى إلى ضعف القاعدة البشرية المؤهلة للابتكار. كما أن التعاون الدولي مع مؤسسات علمية متقدمة لا ينعكس دائماً على خلق تقاليد علمية مؤسسية في الداخل.

ج. غياب نظم فعّالة للابتكار

تفتقر العديد من الاقتصادات العربية إلى منظومات ابتكار متكاملة تشمل:

- حاضنات أعمال
- مراكز بحث وتطوير
- تمويل مستدام للأبحاث

- سياسات تحفيز الابتكار

هذا النقص يؤدي إلى ضعف إنتاج المعرفة وقصور القدرة على تحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية.

د. غياب السياسات الداعمة

تعاني بعض الدول العربية من غياب سياسات معرفية طويلة المدى، وضعف في الحوكمة التي تضمن تأصيل قيم العمل العلمي، وثقافة البحث، وممارسات الإنتاج المعرفي. كما يضعف هذا الغياب القدرة على تحويل المعرفة إلى رافعة للتنمية.

.3شروط تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي

لتحقيق انتقال مؤسسي ومنهجي نحو مجتمع المعرفة، يجب تفعيل مجموعة من الشروط المركزية:

أ. دعم مؤسسي للتعليم

يمثل التعليم حجر الزاوية لبناء مجتمع المعرفة. ويتطلّب ذلك:

- تعزيز التمويل الموجّه للتعليم.
- التركيز على التعليم التقني والفني.
- تطوير المناهج بما يواكب احتياجات السوق وتطور التكنولوجيا.

ب. توفير بيئة حاضنة للبحث العلمي

تشمل البيئة المتكاملة للبحث العلمي:

- حرية أكاديمية كاملة للباحثين.
- تزويد المختبرات والمراكز البحثية بالمعدات الحديثة.
- تشجيع الابتكار عبر حوافز مالية وغير مالية.

- تحسين الظروف الحياتية للباحثين لضمان التفرغ والإبداع.

ج. تنمية رأس المال البشري

استثمار رأس المال البشري ركيزة أساسية، ويتطلب ذلك بناء قدرات الكوادر، وتمكين المواهب، وتأهيل متخصصين في مجالات الهندسة، والذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات، وغيرها من المجالات المستقبلية.

د. تعزيز الإنفاق على التعليم والبحث العلمي

يحتاج العالم العربي إلى زيادة حقيقية في نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم والبحث، بما يتماشى مع معايير الدول المتقدمة التي تعتبر الإنفاق على المعرفة استثماراً طويل المدى.

4.آفاق مستقبل مجتمع المعرفة في العالم العربي

يتوقف مستقبل مجتمع المعرفة عربياً على مدى قدرة الدول على إدراك أهمية المعرفة كأصل استراتيجي، والانتقال من الاقتصادات التقليدية إلى اقتصادات قائمة على الابتكار. يتطلب ذلك تبني رؤية وطنية متكاملة تشمل:

- إطار تشريعي محفز للإبداع.
- سياسات رقمية متقدمة.
- شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص.
- استثمارات طويلة المدى في تكنولوجيا المعلومات.

الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال بفضل سياسات تستند إلى الابتكار والمعرفة والتطوير المستمر. وهذا يضع العالم العربي أمام مسؤولية تاريخية لتسريع وتيرة التحول نحو نموذج تنموي جديد يجعل من المعرفة الركيزة الأساسية للتقدم.

خلاصة:

في ظل بروز الثورة الرقمية و أثرها على مستقبل البشرية ،و ذلك إثر الثورة التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات، خاصة الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" ، حيث أشار علماء أمثال :" كريستوفر "فريدمان" ، و" لو ك سوتي و" جيوفاني روسي" نحو موجة جديدة من الرخاء والنمو الاقتصاديين و هو ما اعتبره فخا تكنولوجيا جديدا

قائمة المصادر والمراجع

المراجع والمصادر

1. **1** بن علي مليكة، **مجتمع المعلومات**، أستاذة مساعدة بقسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الاجتماعية،مستغانم.
2. يونسي عيسى، **مدخل مجتمع المعلومات**،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة الجلفة، 2020/2019.
3. الطاهر غراز وأسماء قريزير، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء اقتصاد المعرفة**، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، 2021.
4. https://mawdoo3.com
5. https://www.topacademy-dz.com/Courses/ReadCourse/8/16/2132
6.](https://djelfa.info/vb/showthread.php?t=814828
7. https://www.tarbiadz.online/2024/06/blog-post_49.html
8.)https://en.wikipedia.org/wiki/Knowledge_market
9.)https://link.springer.com/chapter/10.1057/9780230274235_7
10. /https://www.mpt.gov.dz
11. سيفون باية، **الجهود الجزائرية من أجل دخول مجتمع المعلومات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، حامعة محمد بوضياف بالمسيبة، 10 جوان 2016.
12. صالح بن بوزة، المادة: **مدخل مجتمع المعلومات 2، محاضرات خاصة بطلبة المجموعة الرابعة**، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

أبو بكر محمود الهوش، **التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.